واضحة تجاه بعد آخر للمسألة الفلسطينية، وهو البعد الانساني. ولهذا البعد جانبان: معاناة شعبنا في المخيمات المحاصرة في لبنان، ومعاناة شعبنا تحت الاحتلال.

في ما يتعلق بالبعد الأول، تبنّت اوروبا الغربية، وخاصة المنظمات السياسية والبرلمانات المختلفة، مواقف واضحة وصريحة بادانة القوى المعتدية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وايدت جهود الامم المتحدة وجهود المنظمات الدولية الأخرى، مثل الأونروا والصليب الاحمر للتخفيف من معاناتهم. لقد تبنى البرلمان الاوروبي قراراً، في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، أبدى فيه أسفه لأن المجلس الاوروبي لم يشجب المجازر ضد الشعب الفلسطيني. على العموم، رفضت بلدان السوق الاوروبية المشتركة التعامل مع البعد السياسي لحصار مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي، لم تتعامل معه من هذه الزاوية. وهكذا، فانها لم تتبن موقفاً سياسياً. فقد انحصر اهتمامها فقط بالمسائل الانسانية، وبتقديم المساعدات المادية، مثل المواد الغذائية، والمساعدات الطبية، والبطانيات، والمساهمات المالية، التي قدمتها عبر قناة الاونروا والصليب الاحمر. وعلى أية حال، فقد تدخلت دولتان اوروبيتان كبريان، عبر قنواتهما الدبلوماسية، مع الدول المؤثرة في المنطقة على أساس سياسي، وطالبتا بانهاء فوري لحصار المخيمات وحمايتها وحماية سكانها.

اما في ما يتعلق بالبعد الثاني، فقد قامت بلدان اوروبا الغربية، وخصوصاً بلدان السوق الاوروبية المشتركة، باجراءات عملية لمساعدة شعبنا الفلسطيني في الاراضي المحتلة، حيث قدمت، بصورة منفردة، او جماعية، مساعدات تقنية، ومادية، واقتصادية، ومالية، واجتماعية، وثقافية. وهي تقدم الهبات وتسمح لبعض منتجات هذه الاراضي «بالدخول التفضيلي الى سوق المجموعة الاوروبية». وينص اعلان بروكسل الصادر في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨٧ بهذا الخصوص على انه «من غير استباق الحكم على الحلول السياسية المستقبلية، ترغب الدول الاثنتا عشرة في رؤية تحسن في الاحوال المعيشية لسكان المناطق المحتلة، وخصوصاً فيما يتعلق بشؤونهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية. وقد سبق ان قررت السوق منح مساعدة للسكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، والسماح لمنتجات معينة من هذه الاراضي بالوصول التفضيلي الى سوق المجموعة».

تدير بلدان السوق الاوروبية المشتركة هذه المهمة مباشرة مع سكان الاراضي المحتلة، رافضة اعطاء المعونة، او المساعدة، عبر اسرائيل، أو الاردن، أو سوريا، أو لبنان. وقد حاولت اسرائيل والاردن، وما زالتا تحاولان، اقناع بلدان السوق بالتعامل مع المناطق المحتلة من خلالهما. وتثير كلاهما عقبات سياسية وتقنية في وجه السوق الاوروبية المشتركة من المؤكد انه يمكن تجاوزها. وتزعم وزارة الدفاع الاسرائيلية، وهي المسؤولة، رسمياً، عن المناطق المحتلة، انها تنسق مع خطة السوق الاوروبية المشتركة، ولكن وزارة الزراعة الاسرائيلية تعارض، بقوة، هذه الخطة؛ كما يبدو ان الاردن يريد ان تمرّ هذه المساعدة عبر قناة خطته للتنمية الاقتصادية للمناطق المحتلة. وعلى كل حال، فان بلدان السوق الاوروبية المشتركة تستطيع تجاوز هذه الصعوبات والتغلب عليها.

من المهم الملاحظة، هنا، أن هذا يمثل تطوراً هاماً في موقف السوق تجاه المسألة الفلسطينية، لأنه يتعامل مع الشعب الفلسطيني باعتباره كياناً مستقلاً: مستقلاً عن التبعية، والحماية، والوصاية، والالحاق لأي من الأطراف المعنية بنزاع الشرق الاوسط.

اذا كان التحليل السابق ينطبق على أوروبا الغربية عموماً، وعلى بلدان السوق الاوروبية المشتركة خصوصاً، فاننا لا نستطيع ان نتجاهل ان بلداناً أخرى مثل الدول الاوروبية